انتقالات

أنباء العدالة الانتقالية من مختلف أنحاء العالم

يوليو/تموز 2009

www.ictj.net/arabic

يوليو/تموز 2009

في مقدمة الكفاح

لقاء مع سليمان بالدو مدير برنامج افريقيا بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية

سؤال: في منتصف شهر يونيو/ حزيران الماضي عقد أعضاء الاتحاد الإفريقي اجتماعاً في أديس أبابا أدى إلى إثارة المخاوف من أن بعض الدول الإفريقية قد تسحب تأييدها للمحكمة الجنائية الدولية. ماذا حدث في هذا الاجتماع، وما هو السبب؟

جواب: كان هذا الاجتماع من أجل الدول الإفريقية التي صادقت على ميثاق روما، وهو المعاهدة التي أدت إلى تكوين المحكمة الجنائية الدولية، وكذلك من أجل الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الإفريقي التي تريد الاشتراك.
وكانت هنالك بعض المخاوف من أن يتحول هذا الاجتماع إلى منصة لمهاجمة العدالة الدولية- وخاصة نشاط المحكمة الجنائية الدولية في إفريقيا، ولتشجيع الدول المنسحبة من ميثاق روما على الخروج من عضوية المحكمة الجنائية الدولية.

وكان مصدر القلق هو أن بعض الدول التي ليست أعضاء في ميثاق روما- مثل السودان وليبيا وزيمبابوي- قد تستغل هذا الاجتماع لتشجيع الدول الأخرى على سحب توقيعها.
وفي اللحظة الأخيرة أعلن الاتحاد الإفريقي أن الاجتماع سيكون قاصراً على الدول الأعضاء في ميثاق روما فقط، كما أصدر بياناً يؤيد مبادئ العدالة الدولية، ويشجع فكرة التكامل، التي تعني أن المحكمة الجنائية الدولية يجب أن تتدخل في حالة عدم وجود وسائل للمحاكمة القومية جديرة بالاعتماد، أو إذا عجزت دولة عن مواجهة الانتهاكات الجماعية. وفي النهاية كانت الدولة الوحيدة التي انسحبت من ميثاق روما هي جزر القمر.

سؤال: ما الذي أدى إلى ذلك التحول؟

جواب: نعتقد أنه جاء نتيجة لنشاط الدول الإفريقية التي تشجع مبدأ المساءلة وعدم الإفلات من العقوبة، ومنها بوتسوانا وجنوب إفريقيا وأوغندا وغيرها. كما أن منظمات المجتمع المدني قامت بحملة نشيطة لوقف الانسحاب ولتذكير الدول الأعضاء بأن إفريقيا قد لعبت دوراً رئيسياً في تأسيس المحكمة الجنائية الدولية عن طريق التصديق على ميثاق روما.

وكذلك ساهمت بعض الدول الإفريقية في نشاط المحكمة الجنائية الدولية عن طريق تحويل بعض الدعاوى إليها لمحاكمتها. ومن بين الدعاوى الأربع التي عرضت على المحكمة الجنائية الدولية كانت ثلاث منها مرفوعة من دول إفريقية. فكانت أوغندا الدولة الأولى في عام 2003، وبعدها جمهورية الكونغو الديمقراطية، ثم جمهورية إفريقيا الوسطى. وكانت الدعوى الرابعة من السودان، وهي التي جاء تحويلها من مجلس الأمن.

سؤال: ما هو السياق الخاص بشان مكافحة الإفلات من العقوبة في إفريقيا؟

جواب: لقد ساهمت بعض الدول الإفريقية مساهمة فعالة في ميدان العدالة الدولية إذ إن أول محاكمة لجريمة الإبادة الجماعية بعد محاكمة نورمبرغ، عقدت في اثيوبيا عن طريق المدعي العام المختص بالجرائم التي ارتكبت في فترة (الإرهاب الأحمر) في اثيوبيا. كما أن المحكمة الجنائية الدولية المختصة برواندا تعتبر مثلاً آخر. كما توجد محاكمات داخلية في رواندا لجرائم الإبادة الجماعية في 1994. وكذلك المحكمة المختصة بسيراليون.

وقد تأسس الاتحاد الإفريقي في عام 2002 على مبادئ حقوق الإنسان الدولية، والعدالة الدولية. وهو أول مؤسسة دولية تلتزم بمبدأ مسؤولية الحماية. ويحتفظ الاتحاد الإفريقي بحق التدخل في أية دولة إفريقية إذا فشلت سلطات تلك الدولة في حماية مواطنيها من الانتهاكات المتعلقة بالإبادة الجماعية والأعمال الوحشية أو انتهاكات حقوق الإنسان الجماعية،

حتى ولو كانت الحكومة نفسها هي التي ارتكبتها. ولهذا يعتبر الاتحاد الإفريقي أول مؤسسة تضع سابقة كبرى في هذا الشأن. وبسبب هذه المبادئ أرسل الاتحاد الإفريقي مبعوثاً لمراقبة حفظ السلام في دارفور وذلك في أشد مراحل القتال في 2004. ولهذا لم تكن إفريقيا متخلفة في مضمار الكفاح من الإفلات من العقوبة. بل كانت في الواقع في مقدمة ذلك الكفاح.

سؤال: لماذا إذن كثيراً ما نقرأ عن قيام حركة في إفريقيا ضد العدالة الدولية وخاصة ضد المحكمة الجنائية الدولية؟

جواب: يسود في إفريقيا شعور بالإحباط بشأن العدالة الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. والسبب الأول في ذلك هو الشعور بأن الهيئات القضائية الغربية تستهدف بعض رؤساء الدول الإفريقية بغير وجه حق طبقاً للمبادئ الخاصة بالعدالة الدولية، كما حدث عندما أصدر بعض قضاة المحاكم في فرنسا وإسبانيا أوامر باعتقال بعض المسؤولين في رواندا عن مزاعم القتل الجماعي أثناء سنوات القمع والإبادة الجماعية في 1994.
وكان الاستياء شديداً في رواندا لأنه توجد الآن آلية للعدالة الدولية تنظر في جرائم ذلك العهد، وهي المحكمة الجنائية الدولية المختصة برواندا. كما أن هناك وسيلة قانونية داخلية أمام المحاكم هي وسيلة محاكمة (الجاكاكا).

ولهذا ترى حكومة رواندا أن القضاة الفرنسيين والإسبان لا يحق لهم إصدار أوامر باعتقال مسؤولين روانديين. ولهذا تسعى الحكومة إلى ضم صفوف الزعماء الإفريقيين في سبيل رفض العدالة الأجنبية التي ترد من الشمال إلى دول الجنوب. وتشكو السنغال أيضاً من موقف القضاء الفرنسي حول حادث غرق بعض الأشخاص الفرنسيين عند شواطئ السنغال عندما انقلب القارب بهم .وقرر قضاة السنغال أن ذلك الحادث ليس له أي علاقة بموقف السلطات وأراد الفرنسيون أن يجروا تحقيقاً خاصاً بأنفسهم، ولكن مسؤولي السنغال رفضوا التعاون، فأصدرت فرنسا أوامر اعتقال ضد أشخاص في السنغال. وأدى هذا إلى تهديد أصدره الرئيس (أبولدي وادي) بالانسحاب من المحكمة الجنائية الدولية.

إن السنغال دولة قوية، تتمتع باقتصاد قوي وديمقراطية راسخة ونفوذ إقليمي. وهي أول دولة في العالم تصادق على ميثاق روما. وإذا انسحبت فإن ذلك سيكون بمثابة ضربة رمزية قوية للمحكمة الجنائية الدولية... وقد أحسنت السلطات السنغالية عندما أنكرت ما أشيع عن تفكيرها في الانسحاب.

سؤال: وماذا عن معارضة نشاط المحكمة الجنائية الدولية في الحالات الأخرى؟

جواب: إن بعض دول الاتحاد الإفريقي تشعر بالعداء للمحكمة الجنائية الدولية بسبب مخاوفها من موقف العدالة الدولية بشأن جرائم الحرب أو الإبادة الجماعية أو جرائم ضد الإنسانية لا تزال تقع في تلك الدول. وقد استخدموا تلك المخاوف الحقيقية لإثارة الارتباك والفوضى. وبدلاً من الالتزام بمبدأ عدم الإفلات من العقوبة وهو حجر الأساس في الاتحاد الإفريقي، فإنهم يقولون بأن بعض زعماء الاتحاد الإفريقي مستهدفون بغير وجه حق، ولهذا ينادون بمقاطعة المحكمة الجنائية الدولية.

وعلى الرغم من ذلك فإن الاتحاد الإفريقي يعلق أهمية كبيرة على أحداث دارفور. وكما ذكرت لك سابقاً فقد أرسل الاتحاد أول بعثة لحفظ السلام في المنطقة عام 2004 وكان من أهم الوسطاء في اتفاقية السلام في (أبوجا) عام 2006، وتوجد في دارفور الآن بعثة مشتركة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة لحفظ السلام بدارفور .ويقوم الاتحاد الإفريقي بدور الوساطة المشتركة لتمثيل الأمم المتحدة في محادثات السلام.

وعلى أساس هذه الجهود فقد طلب الاتحاد من مجلس الأمن تأجيل الإجراءات الخاصة بالرئيس عمر البشير لكي يستمر الاعتماد على حكومة السودان في مفاوضات السلام الجارية حالياً، وليسود الشعور في إفريقيا بأن مجلس الأمن قد تجاهل هذا الطلب ولم يعطه ما يستحق من احترام من حيث ما يقوم به الاتحاد من الوساطة الفعالة في دارفور.

ولكن الاتحاد الإفريقي مع ذلك يواصل تنبيه الناس إلى أنه لا يوافق على سياسة الإفلات من العقوبة، وعندما عقد مجلس القمة الإفريقية في الخرطوم عام 2007 رفض إعطاء مركز الرئاسة إلى الرئيس عمر البشير، وبهذا تجاسر على خرق العادة المتبعة وهي إسناد دور الرئاسة لرئيس الدولة المضيفة للاجتماع. وقد تم ذلك من أجل المخاوف الخاصة باستمرار الحرب والجرائم والعنف في دارفور.

سؤال: أخبرنا عن جهود المركز الدولي للعدالة الانتقالية بالنسبة للاتحاد الإفريقي

جواب: يعمل المركز من أجل مساعدة الاتحاد الإفريقي في تطوير سياسة خاصة بالعدالة والسلام والمصالحة. وهي سياسة للمدى الطويل. وقد قمنا بزيارة أديس أبابا في شهر ديسمبر/ كانون الأول 2002 لإجراء محادثات مع اللجان الإفريقية المختلفة التي تعمل في هذا المجال، وبدأنا الحوار من أجل إعداد اقتراح يعرض على الجمعية العمومية للاتحاد الإفريقي. كما نعمل بالاشتراك مع منظمات غير حكومية من أجل بناء طاقة اللجان المختصة بقضايا عدم الإفلات، وبالحقيقة والعدالة والمصالحة في إفريقيا.

سؤال: ماذا كانت استجابة المسؤولين بالاتحاد الإفريقي الذين عملت معهم؟

جواب: وجدنا لدى المسؤولين كل ترحيب وتشجيع، وقد تقدموا بدعوتنا إلى المساهمة في جهود تطوير السياسة والاشتراك مع المجلس الأعلى الخاص بدارفور، والذي يرأسه) ثابو أمبيكي) الرئيس السابق لجنوب إفريقيا. كما نشترك معهم في مجال الحقيقة والعدالة والمصالحة بمختلف دول إفريقيا. وبسبب اشتراك المركز الدولي للعدالة الانتقالية في دول مختلفة مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا وسيراليون وجنوب إفريقيا وأوغندا وغيرها من الدول فنحن في مركز وحيد من نوعه لتقديم دروس مستقاة، وممارسات مقتبسة من دول إفريقية أخرى.

التقرير العالمي

أفريقيا

جمهورية إفريقيا الوسطى

في الدعوى المرفوعة أمام المحكمة الجنائية الدولية ضد (جان بيير بمبا جامبو) أقرت الغرفة القضائية التي تسبق المحاكمة الاتهامات الموجهة إليه، وتتضمن القتل والاغتصاب والسلب كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وتجري محاكمة (بمبا)- الزعيم السابق للحركة المسلحة لتحرير الكونغو- في الجرائم المنسوبة إليه والتي ارتكبت بين أكتوبر/ تشرين الأول عام 2002 ومارس/ آذار عام 2003.

"Pre-Trial Chamber II commits Jean-Pierre Bemba Gombo to trial," ICC

جمهورية الكونغو الديمقراطية

وقع رئيس الكونغو (جوزيف كابيلا) على قانون يقضي بالعفو عن المقاتلين من حيث أعمال العنف التي وقعت بين يونيو/ حزيران 2003 ومايو/ أيار 2009. وقد اعترض المركز الدولي للعدالة الانتقالية على هذا القانون لأنه لا يحدد الإجراءات الخاصة بمنح العفو، ولم يضع تعريفاً كاملاً للجرائم التي تستحق العفو، مما يشجع مناخ الإفلات من العقوبة السائد حالياً في المنطقة. وفي أوائل يونيو/ حزيران- على سبيل المثال- اقتحم الثوار المسلحون السابقون سجناً في مدينة (جوما) بالإقليم الشرقي وطلبوا الإفراج عن أحد زعمائهم السابقين، وزعموا أنه يستحق العفو. وقد تم إطلاق سراحه مع أنه كان قد أدين بجرائم لا يتضمنها قانون العفو.

وقد أدانت بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام سوء تطبيق ذلك القانون.

وقد عبر الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون) من انزعاجه الشديد لحادث اغتصاب عشرين امرأة من السجينات بأحد السجون في (جوما)، وطلب الأمين العام من السلطات محاكمة مرتكبي تلك الجرائم وبذل جهود خاصة لوضع حد لانتشار سياسة الإفلات من العقوبة في الجرائم الجنسية.

"Goma : Alan Doss condamne la libération illégale d'un violeur," Radio Kapi
"Militias Decry Kivu Amnesty Law," Institute for War and Peace Report
"Ban deeply distressed by rape of female inmates at DR Congo Prison," UN News Centre

"Rioting Congo prisoners rape 20 women," Reuters

ليبيريا

رفعت لجنة الحقيقة والمصالحة تقريرها النهائي إلى الهيئة التشريعية في 28 يونيو /حزيران، وهو اليوم الأخير لانتهاء موعد التفويض الرسمي لهذه اللجنة .وحتى يوم 2 يوليو/ تموز لم يكن التقرير قد أذيع. وكانت اللجنة قد عقدت في منتصف شهر يونيو/ حزيران مؤتمراً قومياً للمصالحة استمر أسبوعاً، ودارت فيه مناقشات علنية حول توصيات اللجنة بشأن الدعاوى .وطالب المندوبون من المؤتمر أن يصدر آليات خاصة بالمحاكمات والمساءلة. ومن جانبه ذكر زعيم الثوار السابق (برينس يورمي جونسون (أن هناك تحيزاً ضد القبائل الليبيرية الأصلية، وحذر من أن المحاكمات تخرق قانوناً كان قد صدر في 2003 يقضي بمنح عفو عام لقواد الحروب والمقاتلين معهم.

وبعد الاحتفال بذكرى وقوع مذبحتين بالحرب الأهلية في شارع (دوبونت) ذكر (آرون ويه) مساعد برنامج المركز الدولي للعدالة الانتقالية، أن إقامة النصب التذكارية يعتبر جزءاً هاماً من جهود ليبيريا من أجل نسيان أحقاد الماضي، وأن المركز يشجع عقد لقاءات بين كبار رجال المجتمع المدني والضحايا الذين شاهدوا الأعمال الوحشية التي ارتكبت في عهد الرئيس السابق (تشارلز تيلور)

"Liberia: 'Virginia Declaration' Calls for New Seal, Motto," AllAfrica
"Liberia: Fear Grips Prince Johnson for War Crimes Court Says Aborigines Names Listed," AllAfrica
"Liberia: Duport Road – Remembering Wartime Atrocities," AllAfrica

كينيا

في 3 يونيو/ حزيران أصدر البروفسور (فيليب ألستون)

المقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن أحداث الإعدام التعسفي والخارج عن القانون، تقريره النهائي عن تلك الأحداث التي ارتكبتها الشرطة في كينيا. وقد ذكر وزير العدل والشؤون الدستورية في كينيا (موتولا كيلونزو) أنه لا يوجد خيار أمام الدولة إلا بتنفيذ توصيات تقرير (ألستون) وهي تتضمن ضرورة الاعتراف العلني بأعمال القتل، واستقالة النائب العام، ومنح تعويض للضحايا، وإلا فسوف يطلق على كينيا إنها دولة فاشلة.

وقام (كوفي أنان) الذي يتولى شؤون الوساطة، بمد الموعد النهائي الذي كان قد منحه إلى رئيس كينيا وإلى رئيس الوزراء لتكوين محكمة خاصة لمحاكمة المسؤولين عن أعمال العنف التي وقعت أثناء انتخابات 2008- حتى آخر أغسطس/ آب. ويحتاج إنشاء مثل هذه المحكمة إلى تعديل دستوري لكي تتجنب أي اعتراض دستوري إذ إن ذلك يتطلب موافقة ثلثي أعضاء البرلمان. وصرح) كوفي أنان) بأنه إذا لم تتمكن الحكومة من تكوين المحكمة فإنه سوف يقدم إلى المحكمة الجنائية الدولية قائمة بأسماء عشرة من كبار الأشخاص المشتبه بتحريضهم على العنف.

وعلى الرغم من تأييد الرئيس (كيباكي) ورئيس الوزراء (أودينجا) فإن القيام بمحاولة ثانية لإقرار التعديل المطلوب يواجه معارضة شديدة في البرلمان الذي لن يعود إلى الانعقاد حتى يوم 21 يوليو/ تموز أي قبل انتهاء الموعد المحدد بتسعة أيام.

"State Agrees to Implement Alston's Report," The Standard
"Annan gives Kenya court deadline," BBC
"ODM ministers walk out on Raila over tribunal," Daily Nation

نيجيريا

في 8 يونيو /حزيران عرض الرئيس (عمر يارعدوا) عفواً لمدة ستين يوماً للمقاتلين في دلتا نهر النيجر، وذلك من أجل إنهاء سنوات الهجوم على صناعات النفط، ودعا المقاتلين إلى التخلي عن أسلحتهم في مقابل عفو رئاسي، وبرنامج لإعادة التأهيل والتعليم والتدريب. وسوف تنتهي مدة العفو في 4 أكتوبر/ تشرين الأول.

وفي 8 يونيو/ حزيران وافقت شركة (شل) للنفط على دفع مبلغ قدره 15.5 مليون دولار أمريكي من أجل تسوية حكم لصالح المواطنين النيجيريين الذين قتلتهم الحكومة العسكرية في 1995. وقال المدعون أن شركة (شل) استأجرت قوات الأمن لتنفيذ الإعدامات حتى يسكت النشطاء الذين عارضوا نشاط الشركة في منطقة (أوجوني) الغنية بالنفط.

"Nigeria Offers Militants Amnesty," BBC
"Settlement Reached in Human Rights Cases Against Royal Dutch/ Shell," Center for Constitutional Rights

السودان

في 16 يونيو/ حزيران قدمت السيدة (سيما سومار) المقرر المختص بالسودان تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان، وأشارت إلى استمرار السودان في ممارسة سياسة الإفلات من العقوبة على الرغم من إحراز تقدم عام في تشريعات حقوق الإنسان .وصرح الوفد السوداني بأنه يمكن مراقبة الحالة بواسطة مقرري الأمور الخاصة وممثلي الأمم المتحدة الذين يعملون في المنطقة.

"Report of the Special Rapporteur on the Situation of Human Rights in the Sudan," ReliefWeb

جنوب إفريقيا

واصلت مجموعة من المجتمع المدني، بالاشتراك مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية، معركة قانونية من أجل منع رئيس جنوب إفريقيا من إصدار عفو عن جرائم عهد التمييز العنصري بدون الحاجة إلى شهود. وكانت إحدى المحاكم قد أوقفت منح ذلك العفو ولكن الرئيس ووزير العدل قاما بالاستئناف أمام المحكمة العليا.

ومن جانب آخر فإن أحد أعضاء حركة المقاومة اليمينية الذي كان قد حكم عليه بالسجن بسبب اعتداءات عنصرية تقدم بطلب إلى المحكمة الدستورية من أجل استئناف ذلك الحكم. هذا ويقوم المركز الدولي بالاشتراك مع المجموعة بمعارضة هذين الطلبين.

"ICTJ opposes pardons appeal to South Africa's Constitutional Court," ICTJ

زيمبابوي

ذكرت هيئة) إنقاذ الأطفال) أن عدد الفتيات اللاتي تضطرهن ظروف المعيشة إلى العمل في البغاء وبيع أجسادهن آخذ في الازدياد، وأن كثيرات من الفتيات القاصرات في سن 12 سنة يمارسن الرذيلة من أجل الحصول على علبة صغيرة من البسكويت. ويخشى من أن مباريات كرة القدم التي ستعقد في جنوب إفريقيا تجعل هذه المشكلة تزداد سوءاً.

"Zimbabwe girls trade sex for food," BBC

الدول الأمريكية

الأرجنتين

أقرت المحكمة الجنائية القومية حكماً أصدرته محكمة فيدرالية في عام 2007 يقضي بإلغاء العفو عن الزعيمين العسكريين (جورجي فيديلا) و(إميليو ماسيرا) وكان الحكم قد صدر عليهما في عام 1985 بالسجن مدى الحياة، ولكن الرئيس (كارلوس منعم) أصدر في 1990 أمراً بالعفو عنهما. وتقول المحكمة أن هذين الديكتاتوريين قد ارتكبا جرائم ضد

الإنسانية ولهذا فإن العفو عنهما يعتبر أمراً غير دستوري. وقد استأنف محاموها الحكم أمام المحكمة العليا. ومما يذكر أن (فيديلا) هو الآن موجود في السجن بينما (ماسيرا) معتقل في منزله.

"Confirmaron la condena a cadena perpetua de Videla y Massera," Clarin

كندا

في شهر يونيو/ حزيران عينت لجنة الحقيقة والمصالحة المختصة بالمدارس الداخلية للأطفال الهنود ثلاثة أعضاء جدد بعد استقالة الأعضاء السابقين. وكانت تلك الاستقالة قد أدت إلى تعطيل أعمال اللجنة لمدة سنة كاملة. وسوف يرأس اللجنة القاضي (مري سنكلير) وهو قاض من (مانيتوبا) وينتمي إلى القبائل الأصلية. ومن بين أعضاء اللجنة) ويلتون ليتلتشيلد) رئيس (أكاديمية الشعوب الأولى) بمقاطعة (ألبرتا)، والسيدة (ماري ويسلون) المديرة السابقة لهيئة (سي بي سي). وقد رحب المركز الدولي للعدالة الانتقالية بتعيين هؤلاء الأعضاء كخطوة أساسية هامة في طريق تصحيح الأخطاء التي ارتكبت في حق القبائل الكندية الأصلية.

"Appointment of Canadian TRC Commissioners," ICTJ
"New commissioners for native reconciliation," CBC
"Challenges for Canada," ICTJ

كولومبيا

بعد سنتين من مناقشة قانون بشأن حماية حقوق الضحايا من حيث حق العدالة والحقيقة والتعويض في الجرائم المتعلقة بالكفاح الداخلي طيلة سنوات عديدة، فقد رفض مجلس الكونغرس الموافقة على هذا القانون. وطلب الرئيس (ألفارو أوريبي) من أعضاء الكونغرس رفض القانون لأنه غير مناسب ولا يمكن تنفيذه من الناحية المالية. وصرحت الحكومة أن القانون يعامل الضحايا- سواء كانوا بسبب الثوار أو بسبب رجال الحكومة- على حد سواء. وقال الرئيس (أوريبي) إن التعويضات الخاصة بضحايا رجال الحكومة غير محتملة اقتصادياً وقد أعلن المركز الدولي للعدالة الانتقالية أن رفض مشروع ذلك القانون يعتبر ضياع فرصة تحسين نظام التعويضات الممنوحة للضحايا.

وقد اجتمع البروفسور (فيليب أولستون)- المقرر الخاص للأمم المتحدة بشان أحداث الإعدام التعسفي والخارج عن القانون- مع مندوبي السلطات وأقرباء ضحايا أكثر من 1800 شخص ممن قامت سلطات الأمن والقوات شبه العسكرية بإعدامهم زاعمين أنهم من ضحايا الحرب. وسينشر البروفسور (أولستون) تقريره عن تلك الأحداث قبل نهاية العام الحالي.

وقد أقر مجلس الكونغرس بكولومبيا قانوناً لتسوية الوضع القانوني لحوالي 19000 من رجال الميليشيات الذين تم تسريحهم، وذلك بالسماح لهيئة الإدعاء أن تتخذ قراراً طبقاً لتقريرها الخاص، وذلك لإنهاء الإجراءات الجنائية ضد أولئك المقاتلين دون التحقيق بشأن تحديد المسؤولية عن تلك الجرائم البشعة. وقد ذكر (مايكل ريد) مدير برنامج كولومبيا بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية، في تعليق له حول هذا الوضع، أن القانون يشجع ممارسة الإفلات من العقوبة عن الجرائم الماضية، وأن أي حل قضائي يتعلق بالمقاتلين القدامى يجب أن يأخذ في الاعتبار حق الضحايا في معرفة الحقيقة.

"Es necesario aplicar las herramientas ya existentes para proteger los derechos de las victimas," ICTJ
"U.N. says Colombian army killed innocent civilians," The Miami Herald

شيلي

سوف يفتتح متحف للذكريات وحقوق الإنسان في شيلي في شهر ديسمبر/ كانون الأول القادم من أجل تسجيل الانتهاكات التي ارتكبت أثناء الحكم العسكري من 1973 حتى 1990. وسيقام هذا المتحف في مبنى ضخم مساحته 5000 متر مربع بمدينة (سنتياجو). وقد أقامت السيدة (ميشال باشليه (رئيسة شيلي احتفالاً يوم 16 يونيو/ حزيران لتقديم الشكر للأشخاص الذين تبرعوا للمشروع وقالت: "لا يستطيع أحد أن ينكر أو يتجاهل أو يقلل من مأساة انتهاك حقوق الإنسان في شيلي. ونحن الآن نستعيد تلك الذكرى عن طريق هذا المتحف، ويمكن لكل شخص أن يقرأ الماضي ويدرك ضرورة تحسين حياتنا المشتركة."

وفي شهر يونيو/ حزيران أخرجت من باطن الأرض بقايا جثة (فيكتور جارا) المغني الشيلي الذي كان قد قتل في سبتمبر/ أيلول 1973 على أيدي العسكريين في أعقاب الانقلاب العسكري الذي قام به (أوغسطو بينوشيه) وقد أخرجت جثته كجزء من تحقيق ضد) أدولفو باريديز) وهو مجند سابق متهم بقتله بالاشتراك مع بعض رجال الجيش الآخرين.

"El espacio que reivindicar? memoria del Chile torturado," La Nacion
"Chile's Rights Museum to honor dirty war victims," Associated Press
"Chilean singer Jara is exhumed," BBC

هندوراس

في 29 يونيو/ حزيران قامت القوات العسكرية في هندوراس باعتقال الرئيس) مانويل زيلايا) وإبعاده إلى كوستاريكا. وهكذا تم أول انقلاب عسكري في أمريكا الوسطى منذ نهاية الحرب الباردة. وقد وجهت منظمة الدول الأمريكية انتقاداً

شديداً لهذا الانقلاب، كما أن حكومات دول أمريكا اللاتينية وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية طالبت بسرعة إعادة الرئيس المخلوع. وأصدر (أليكس بورين) نائب رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية- بياناً قال فيه إن ذلك الانقلاب يعتبر نكسة مزعجة لحكم القانون في أمريكا اللاتينية.

"Honduras Gets Ultimatum from American Nations," New York Times
"Honduras: Prompt Return to Democracy," ICTJ

المكسيك

أصدر المعهد الفيدرالي الخاص بتسهيل الحصول على البيانات العامة أمراً إلى النائب العام بنشر المعلومات التي تتعلق بعملية اختطاف أحد زعماء المجتمع (روزندو راديلا) ومعه 121 شخصاً على أيدي الجيش المكسيكي بين يوليو/ تموز وأكتوبر/ تشرين الأول 1971 في (أتويا دو ألفاريز جيريتو).

ويعتبر هذا الأمر سابقة تساعد عملية الكشف عن الحقيقة حول أحداث الحرب القذرة في المكسيك ضد الثوار المشتبه بهم، وذلك في الفترة بين 1964 و1982 ولكن النائب العام لم يستجب لهذا الطلب.

"La CMDPDH obtiene una resolucion favorable frente a la negativa de la PGR de entregar copias del expediente de Rosendo Radilla," Mexican Commission for the Defense and Promotion of Human Rights

الولايات المتحدة الأميركية

أخيراً نشر تقرير المفتش العام لوكالة الاستخبارات المركزية، الذي كان ينتظر صدوره سابقاً في 19 يونيو / حزيران، بشأن الاعتقالات التي حدثت في عهد (جورج بوش) أثناء "الحرب على الإرهاب". وكانت المحكمة قد أمرت بنشر التقرير بناءً على دعوى أمام القضاء ويقال أن سبب تأجيل النشر مراراً يرجع إلى وجود خلاف داخلي حول التفاصيل التي لا يجوز نشرها.

وقد ذكر 27 شخصاً ممن كانوا في قاعدة (باجرام) العسكرية في أفغانستان بين 1902 و1908 إلى مندوبي هيئة الإذاعة البريطانية أنهم قد خضعوا للتهديد بالضرب، والحرمان من النوم، واعتداء الكلاب المتوحشة، أثناء اعتقالهم. ولكن البنتاجون الأمريكي يؤكد أن كل المحتجزين المتهمين بالانتماء إلى تنظيم القاعدة والطالبان، كانوا يعاملون معاملة إنسانية.

وفي 18 يونيو/ حزيران أصدر مجلس الشيوخ الأمريكي قراراً بالإجماع يعتذر فيه عن أحداث تاريخ استعباد السود خلال قرنين ونصف قرن. وهناك فرق بين هذا القرار والقرار المماثل الذي أصدره مجلس النواب الأمريكي في العام الماضي، وذلك أن قرار مجلس الشيوخ يذكر بوضوح أنه لا يجوز استخدام هذا القرار من أجل مطالب التعويض التي قد يتقدم بها أحفاد أولئك العبيد.

"CIA report on interrogation delayed again," Associated Press
"Ex-detainees allege Bagram abuse," BBC
"Senate backs apology for slavery," Washington Post

آسيا

بانجلادش

تسعى حكومة بانجلادش إلى محاكمة المواطنين الذين ارتكبوا جرائم حرب أثناء كفاح الدولة في 1971 من أجل الاستقلال، وتزعم الحكومة أن الميليشيات الباكستانية وأعوانها من مواطني بانجلادش قتلت مواطنين لا يحملون أسلحة، واستهدفت أشخاصاً يتعاطفون مع حركة الاستقلال والأقليات الدينية. وقد طلبت حكومة بانجلادش المساعدة من الأمم المتحدة، وخصصت أموالاً للمحاكمة. وقد تؤدي هذه المبادرة إلى توتر دبلوماسي بين بانجلادش وحكومة باكستان التي تسعى إلى الحيلولة بين بانجلادش ومساعدة الأمم المتحدة.

"Bangladesh seeks justice for 1971 crimes, Pak says 'move on," Times of India
"War crimes trial may make ties frosty: Pakistan," The New Nation

كمبوديا

استقال (روبرت بتيت) المدعي العام الكندي الجنسية من عمله في محكمة الثوار الحمر الكمبودية، وذكر أن استقالته هي بسبب اعتبارات شخصية وعائلية وكان قد نشأ نزاع بينه وبين شريكه المدعي الكمبودي بشأن استجواب عدد آخر من الأشخاص المشتبه بهم، ولم يحسم هذا النزاع بعد. ومما يذكر أن مزاعم الفساد قد أضرت بالمحكمة ضرراً بالغاً.

واستمرت محاكمة رئيس السجن السابق المعروف باسم (دوش)، وأدلى أحد الناجين من السجن بشهادته. وكانت المحكمة قد قررت أن احتجاز (دوش) لمدة 8 سنوات على أيدي محكمة كمبوديا العسكرية قبل تحويله إلى غرفة المحاكمة- لم يكن إجراءاً قانونياً، مع أن مسؤولية احتجازه تقع على كمبوديا وليس على المحكمة. على أن هذا القرار يمكن أن يؤدي إلى تخفيض مدة احتجازه في حالة صدور الحكم بإدانته في المحاكمة عن جرائم ضد الإنسانية.

"Khmer Rouge Survivor Testifies," BBC
"International prosecutor quits Cambodia's Khmer Rouge tribunal," Radio Netherlands Worldwide
"S-21 chief 's detention 'unlawful'," Phnom Penh Post

نيبال

في أوائل يونيو/ حزيران وافق تحالف يتكون من 22 حزباً تؤيد رئيس الوزراء الجديد (ماداف كومار نيبال) على برنامج يدعي (الحد الأدنى) للحكومة، وهو برنامج يكرر الالتزامات بالعدالة الانتقالية، ويضيف إليها التزامات تتعلق بانضمام الجيش الماوي أو تكوين لجنة للحقيقة والمصالحة، ولجنة لبحث الاختفاءات، ولجنة للسلام والتأهيل. كما أنه يؤكد ضرورة تكوين حكومة وطنية، ووضع دستور جديد.

وألقى رئيس الوزراء اللوم على اعتراض الماويين كمبرر لتعطيل عملية السلام التي جاءت في أعقاب الحرب الأهلية التي استمرت عشر سنوات. وطلب من الماويين أن ينضموا إلى الحكومة، وصرح بأنه سوف يشكل حكومة جديدة تتعاون معهم في مجلس الوزراء، كما اقترح بعض الإجراءات من أجل ضم وتأهيل المقاتلين الماويين السابقين في جيش نيبال.

"Nepal PM says Maoist peace process stalled," Reuters
"Common Minimum Programme: 22 parties put final seal of approval," eKantipur

أوروبا

يوغوسلافيا السابقة

بدأت في 29 مايو/ أيار محاكمة المواطن الصربي (فويسلاف سيسيلي) أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة في اتهامات تتعلق بالإساءة إلى حرمة المحكمة، فقد نسب إليه أنه أذاع أسماء وتفاصيل عن ثلاثة شهود يتمتعون بحماية خاصة وذلك في محاكمة منفصلة له حول جرائم حرب. وتلك المحاكمة التي اتهم فيها بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في البوسنة والهرسك والكروات بين 1991 و1994، بدأت في نوفمبر/ تشرين الثاني 2007. وأيضاً تجري محاكمة السيدة (فلورنس هارتمان) بتهمة الإساءة إلى المحكمة، وكانت تعمل كمتحدثة رسمية للسيدة (كارلا دل بونتي) المدعي العام السابق. وهي متهمة بتهمتين للإساءة إلى المحكمة إذ أنها نشرت محتويات القرارات السرية التي وضعها قضاة الاستئناف أثناء محاكمة (ميلوسيفيتش) الرئيس الصربي السابق.

وفي 4 يونيو /حزيران ذكر رئيس المحكمة (باتريك روبنسون) أمام مجلس الأمن أن محاكمة الزعيم الصربي السابق (رادوفان كاراديتش) قد تبدأ في أواخر أغسطس/ آب 2009وتنتهي في أوائل عام 2012. وأكد رئيس المحكمة والمدعي العام (سيرج باماريتز) أهمية اعتقال اثنين من المتهمين الهاربين (راتكو ملاديتش) و(جوران هادجتش.)

وقد استطاع خبراء الطب الشرعي التعرف على مقبرة جماعية في البوسنة تحتوي على 12 جثة يعتقدون أنها لضحايا مذبحة (شربرنيستا)، ومن المنتظر أن يتم العثور على جثث أخرى في تلك المقبرة الواقعة بمدينة (فلاسينتيا). ومنذ انتهاء حرب البوسنة تم العثور على أكثر من 70 مقبرة جماعية حول منطقة (شربرنيستا)، وتم العثور على أكثر من 3700 من الضحايا.

"Hague to try Seselj for contempt," BBC
"Florence Hartmann, former prosecutor's spokeswoman, goes on trial for contempt," Human Rights Tribune
Speech by Serge Brammertz to the UN Security Council (PDF)
Speech by Patrick Robinson to the UN Security Council
"Trbic: 3,737 Genocide Victims Confi rmed" BIRN

شمال ايرلندا

في 24 يونيو/ حزيران عقدت اللجنة المختصة بشمال ايرلندا جلسة في وستمنستر للنظر في التقرير الذي وضعته (المجموعة الاستشارية الخاصة بالماضي). وفي هذه الجلسة أعلن وزير شمال ايرلندا (شون وودوارد) عن الشروع في إجراء مناقشة عامة لتقرير المجموعة الاستشارية بمزيد من التفصيل.

"Government launches consultation on Eames/Bradley recommendations," Northern Ireland Office

الشرق الأوسط وشمال افريقيا

إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة

رفع سكان قرية (بلين (الفلسطينية دعوى قضائية على شركتين كنديتين هما (شركة جرين بارك انترناشونال) و(شركة جرين سونت انترناشونال) المسجلتين بمدينة)كويبك)، بدعوى أنهما يرتكبان جرائم حرب عن طريق تشييد مستوطنات إسرائيلية في الضفة الغربية. وقد خصصت المحكمة العليا في (كويبك (ثلاثة أيام لنظر هذه الدعوى التي ستكون الأولى من نوعها منذ صدور قانون جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية في عام 2000. ويرى سكان القرية الفلسطينية أن مشاريع إنشاء المباني التي ستطرح في الأسواق كمنازل للإسرائيليين هي انتهاك للقانون الذي يمنع أي سلطة محتل من نقل بعض سكانها إلى الأرض التي

تحتلها. وقد احتلت إسرائيل الضفة الغربية منذ حرب الستة أيام في 1967.

وقد عاد القاضي (ريتشارد غولدستون) عضو مجلس إدارة المركز الدولي للعدالة الانتقالية إلى غزة للمرة الثانية مع بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق عن احتمال وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني أثناء فترة الصراع الأخير. وقد رفضت إسرائيل أن تتعاون مع التحقيق بحجة أن بعثة الأمم المتحدة تتحيز ضد إسرائيل. وأثناء هذه الزيارة عقدت البعثة جلسات علنية لمدة يومين، وأدلى سكان غزة بأقوالهم عما حدث أثناء ذلك الصراع الذي استمر 23 يوماً في غزة وجنوب إسرائيل. وقد كانت السيدة (آن ماساجي) مديرة برنامج إسرائيل بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية موجودة في غزة وراقبت جزءاً من الجلسات، وقد استنكرت منظمات حقوق الإنسان موقف إسرائيل وحماس لانتهاكهما القانون الدولي أثناء الصراع.

"Montreal firms building settlements in West Bank want civil suit dismissed," The Canadian Press
"Seeking the Brutal Truth," The Times
"UN public hearing in Gaza broadcasts accounts of war victims," The Guardian

لبنان

فرجت المحكمة الخاصة بلبنان عن الضباط الأربعة اللبنانيين الذين كانوا محتجزين منذ أوائل العام. وهكذا لم يعد هناك أي مشتبه باقياً أمام المحكمة. هذا وقد أنشأت المحكمة موقعاً إلكترونياً يستطيع المواطن أن يرسل إليه أية معلومات دون الإفصاح عن هويته. وقد تم تعيين القاضي اللبناني (رالف رياشي) نائباً لرئيس المحكمة، وباشر مهام منصبه الجديد في يونيو/ حزيران 2009.

"Tribunal sets up website to get information on Hariri killing," Daily Star
"A Museum for Collective Healing," NOW Lebanon

المغرب

زارت المغرب مجموعة عمل تابعة للأمم المتحدة ومختصة بشؤون الاختفاءات القسرية أو غير الإرادية، من 22 إلى 25 يونيو/ حزيران. وبعد هذه الزيارة صرحت المجموعة بأن تجربة لهيئة الإنصاف والمصالحة المغربية تعتبر نموذجاً مثالياً يمكن أن تحتذيه الدول الأخرى في المنطقة وغيرها من دول العالم للاستفادة من أساليب العدالة الانتقالية في تعاملها مع الماضي.

وأضافت المجموعة قولها بأنه طبقاً للتقرير النهائي لهذه الهيئة فإن تحقيقاتها قد أدت إلى توضيح 742 حالة من حالات الاختفاء القسري، وأنها تنتظر بفارغ الصبر نشر قائمة متكاملة للأشخاص والظروف المتعلقة بهذه الحالات (742) إلى جانب 66 حالة أخرى لا تزال معلقة.

"UN Working Group on Enforced or Involuntary Disappearances concludes visit to Morocco," UN press release
"Morocco, model in transitional justice, WGEID," Maghreb Arabe Presse

تقرير عن موضوعات خاصة

الملاحقات القضائية

نشر "صندوق دعم الضحايا" التابع للمحكمة الجنائية الدولية أول تقرير عن برامجه التي تهتم بمعونة الضحايا في شمال أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه البرامج تقوم بخدمة ضحايا العنف الجنسي، وصغار المجندين في الجيش، والأطفال المختطفين، وعائلات الضحايا، والضحايا المعوقين، والقرى المستهدفة. وهي تؤكد ضرورة استدامة المهونة، وأهمية إشراك الضحايا في إعداد المشاريع وتنفيذها.

"The Trust Fund for Victims" International Criminal Court

وافقت منظمة الدول الأمريكية على قرار بشأن تعزيز المحكمة الجنائية الدولية، وطلبت من الدول الأعضاء أن تصادق على ميثاق روما وتبادر إلى تنفيذه. وقد أبدت الولايات المتحدة تحفظاتها، ولكنها ذكرت أنها فيس سبيل مراجعة موقفها من المحكمة الجنائية الدولية. وهذا الاتجاه مختلف تماماً عن موقفها السابق

"Promotion of the International Criminal Court," OAS

صوت رجال التشريع في إسبانيا على تعديل قانون كان يسمح سابقاً للقضاة الإسبان أن يدينوا أشخاصاً مثل (أسامة بن لادن) أو) أوغسطو بينوشيه) دكتاتور شيلي السابق. وهذا القانون المعروف باسم) المبدأ العالمي للتشريع) كان يعطي إسبانيا حق تعقب ومحاكمة الأشخاص المتهمين بجرائم التعذيب أو الإرهاب أو الإبادة الجماعية، حتى ولو لم تكن الجريمة قد ارتكبت في إسبانيا. أما التعديل فهو يحدد هذا التشريع ويقصره على الحالات التي يكون ضحاياها من الإسبان، وأن يتم ارتكابها داخل إسبانيا، أو يمكن إثبات وجود علاقة لها مع إسبانيا. وسوف يحال القانون المعدل إلى مجلس الشيوخ لإقراره.

ومع أن هذا التعديل لا يكون ذا أثر رجعي وسيسمح للدعاوى المنظورة حالياً باستمرارها. فقد أعلن أن التحقيق الجاري في حادث الانفجار الإسرائيلي الذي أدى إلى مقتل أحد جنود (حماس) و14 مواطناً في غزة، قد حفظ لعدم وجود تشريع إسباني في هذا الصدد. وقد صرح المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أنه سوف يقوم بالاستئناف أمام المحكمة الإسبانية العليا.

"Spain reins in crusading judges," BBC
"Spanish court ends Israel bombing probe," AP

اجتمعت في أديس أبابا دول الاتحاد الإفريقي التي صادقت على ميثاق روما وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وذلك لمناقشة القرار الذي أصدرته المحكمة باعتقال الرئيس السوداني عمر البشير. وعلى الرغم من وجود مخاوف حول احتمال انسحاب بعض الدول من المعاهدة، فإن الدولة الوحيدة التي انسحبت هي (جزر القمر). وبدلاً من ذلك فقد استمرت الدول في التزامها بمناهضة سياسة الإفلات من العقوبة، ووافقت على مناقشة هذا الموضوع في القمة الإفريقية التي ستعقد في ليبيا.

"Reaffirming Africa's commitment to non-impunity," ICTJ

في مقال منشور على All Africa يقول (بيرس بيجو) الزميل الرئيسي ونائب مدير برنامج إفريقيا بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية إن رئيس جنوب إفريقيا (جاكوب زوما) ينادي بعدم التأكيد على عقوبة مقترفي الجرائم الخطيرة. وهذا أمر يدعو إلى الأسف والتراجع، ولا يتماشى مع الاتجاه العالمي نحو ضرورة المحاسبة والمساءلة، وأنه يؤدي إلى حماية مرتكبي الجرائم ومن ينادون بالعنف على حساب تعويض الضحايا.

"South Africa's Zuma Is Out of Step with History," AllAfrica

تعويضات

أقام خمسة مواطنين من كينيا (ثلاثة رجال وامرأتان) دعوى قضائية ضد الحكومة البريطانية أمام المحكمة العليا في بريطانيا، يطالبون بالتعويض عن انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي سلطات الاحتلال البريطاني في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي أثناء حركة (الماو ماو) في كينيا. وذكرت لجنة حقوق الإنسان في كينيا أن تسعين ألفاً من سكان كينيا تم إعدامهم أو تعذيبهم أو إصابتهم في تلك الفترة، وأن 160000 تم احتجازهم في ظروف بالغة القسوة. ويسعى رافعو هذه الدعاوى إلى جعل الحكومة البريطانية تعترف بمسؤوليتها وتقديم التعويضات للضحايا.

"Kenyan Veterans in UK Court Bid," BBC

جديد المنشورات

العدالة الانتقالية وإصلاح جهاز الأمن

إن إصلاح جهاز الأمن في أعقاب فترات الصراع للتأكد من أن مسؤولي الأمن قادرون على حماية السكان، يعتبر أمراً حيوياً من أجل بناء السلام واستقرار الدولة. ويهدف إصلاح الأمن إلى مراعاة العدالة ومنع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك عن طريق إصلاح المؤسسات، وزيادة فعاليتها وخضوعها للمساءلة وضمان قانونيتها، وقيامها بدورها الصحيح في المجتمع، بما في ذلك من تعزيز أوضاع المواطنين. ويعتمد هذا البحث على دراسات أجريت في أفغانستان، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتيمور الشرقية. كما يقدم اقتراحات يمكن للاتحاد الأوروبي عن طريقها أن يدخل تحسينات على برامجه المتعلقة بإصلاح جهاز الأمن ووسائل تنفيذها بالاستفادة من الخبرات المستقاة من الحالات المعروضة في هذا البحث .

Transitional Justice and Security Sector Reform

من محاكمة (تيلور) إلى بناء تراث دائم: نموذج المحاكم الخاصة في محك الاختبار

في هذا البحث يعرض مستشار المركز الدولي للعدالة الانتقالية (تيبري كورفييه (مواطن القوة والضعف المختصة بسيراليون، التي أنشئت في 2002. فقد امتدح معلقون كثيرون نموذج هذه المحكمة وما تتبعه من وسائل تجعلها متميزة عن غيرها من المحاكم الدولية. ويرى المؤلف أن هذه المحكمة تعتبر من أهم الجهود التي بذلت في مجال العدالة الدولية.

From the Taylor Trial to a Lasting Legacy: Putting the Special Courts Model to the Test

السلام في مواجهة العدالة؟ معضلة العدالة الانتقالية في إفريقيا

يتضمن هذا الكتاب الجديد فصولاً مقتبسة من كتابات) أليكس بوران) رئيس مجلس المركز الدولي للعدالة الانتقالية و(هيلين سكانلون) المشرفة على برنامج الجنس ببرنامج إفريقيا بالمركز الدولي .ويقدم الكتاب نظرات جديدة حول معضلة السلام في مواجهة العدالة، وخاصة في دول إفريقيا التي عانت من الصراع والعنف السياسي.

Peace versus Justice? The Dilemma of Transitional Justice in Africa

تـقويم الفعاليات

2 يوليو/ تموز
عرض أبحاث عن ضحايا مذبحة (فيلانتينا) بكولومبيا.
للمعلومات: اتصلوا
Catalina Diaz: cdiaz@ictj.org

2-3 يوليو/ تموز
متابعة لتنفيذ بروتوكول منع العنف الجنسي ضد النساء والأطفال بمنطقة البحيرات العظمى.
(برازافيل- جمهورية الكونغو)

3 يوليو/ تموز
مبادرة البحث عن الحقيقة: افتتاح متحف الضحايا في كولومبيا.
للمعلومات اتصلوا
Carlos Lozano: clozano@ictj.org

8-9 يوليو/ تموز
دورة عمل: المركز الدولي والأمم المتحدة مع ممثلي الضحايا لتحديد أدوارهم داخل إدارة المحلف القانوني، كولومبيا.
للمعلومات
Camilo Bernal: cbernal@ictj.org

13-17 يوليو/ تموز
تبادل قضائي: قضاة وموظفو المحكمة العليا في كولومبيا يزورون بيرو.
Camilo Bernal: cbernal@ictj.org

1-3 يوليو/ تموز
تبادل قضائي: موظفو المحكمة الجنائية العليا في كولومبيا يزورون الأرجنتين
للمعلومات: اتصلوا
Camilo Bernal: cbernal@ictj.org

3 يوليو/ تموز
آخر موعد للتسجيل في دورة حقوق الإنسان، والأمن الإنساني، والمشاركة: توثيق النساء في فترات الصراع المسلح في نيبال.
(للمعلومات: اتصلوا عبر الضغط هنا)

جـهـود مـشـكـورة ذات تـأثـيـر كـبـيـر

7-9 يوليو/ تموز
المركز الدولي للعدالة الانتقالية يدلي بأقواله أمام مندوبي الاتحاد الإفريقي بشأن دارفور. أديس أبابا
للمعلومات اتصلوا
Jacky Viglino: jviglino@ictj.org.za

10 يوليو/ تموز
آخر موعد لتقديم طلبات الالتحاق بالدورة المركزة بالمركز الدولي: عن الحقيقة والذاكرة والعدالة. إسبانيا
http://ictj.org/en/news/event/2715html

14يوليو/ تموز
عرض للفيلم الوثائقي عن: "المحاسبة: معركة المحكمة الدولية"
Htpp://www.pbs.org/pov/reckoning

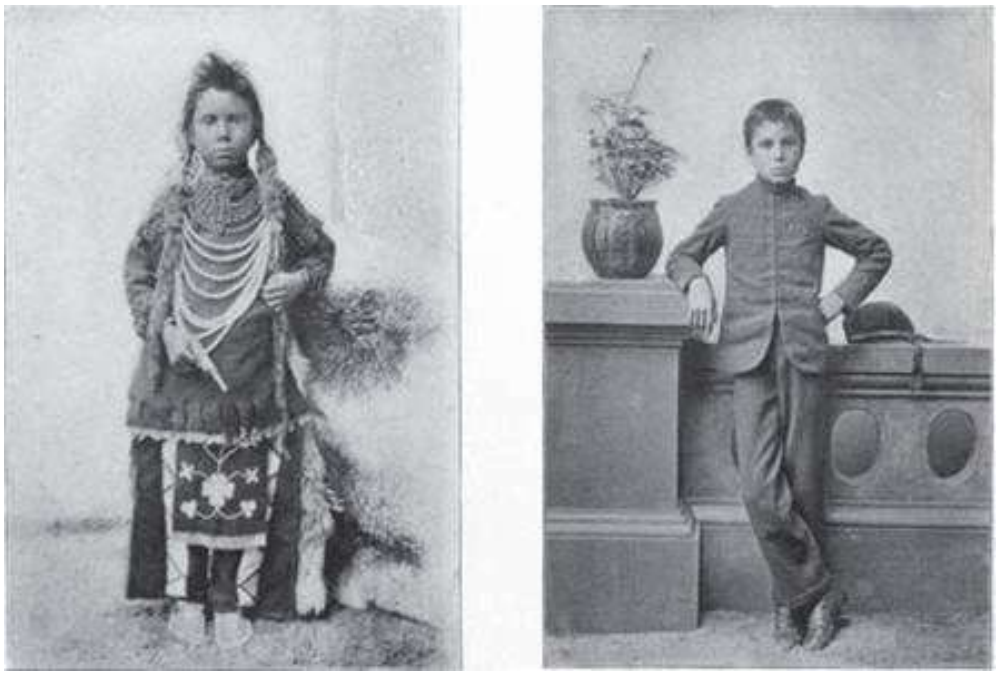

صورة للتلميذ توماس مور قبل وبعد دخوله إحدى المدارس الداخلية في كندا عام1874
الصورة بتصريح من جماعة الشعوب الأولى

المركز الدولي للعدالة الانتقالية يحتاج إلى تأييدكم له في مساعدة المجتمعات التي تكافح في سبيل التغلب على ماضيها المؤلم، وذلك على أثر تخلصها من فترات الصراع، ولكي تستطيع أن تتمتع بمستقبل أفضل وبسلام دائم. ومنذ عام 2001 تمكن المركز الدولي من ممارسة جهوده في 35 دولة .بالاشتراك مع المنظمات التي تسعى للكشف عن الحقيقة، ومع المجموعات المدنية المحلية والمنظمات الدولية.

وبينما يهتم المركز اهتماماً خاصاً بجنوب الكرة الأرضية، فإن برنامج الدول الأمريكية المختلفة يهتم أيضاً برصد وتأييد جهود لجنة الحقيقة والمصالحة في كندا فيما يختص بموضوع المدارس الهندية الداخلية.

وقد ظل الأطفال في (اينوبت) و(ميتيس) وجماعة الشعوب الأولى لمدة تزيد على قرن من الزمان يؤخذون بالقوة من عائلاتهم ويوضعون في مدارس تابعة للكنيسة أو للدولة بحجة الرغبة في تمديد السكان الأصليين عن طريق الإدماج القسري لهم على قبول ذلك. وقد كتب آلاف الأطفال يصفون ما خضعوا له من انتهاك بدني وجنسي، كما أن كثيرين ماتوا ضحية الإهمال. ولكن السلطات لم تغلق آخر مدرسة من تلك المدارس إلا في 1996.

وفي 2006 وافقت حكومة كندا على اتفاق لتسوية هذا الوضع، يقضي بمنح مبلغ من المال إلى التلاميذ السابقين بتلك المدارس، وتأليف لجنة للتحقيق والمصالحة، وتنفيذ مبادرات لإحياء الذكرى، وتمويل برامج صحية مختلفة، وفي 11 يونيو/ حزيران قدم رئيس الوزراء (ستيفن هاربر) أول اعتذار رسمي من نوعه إلى سكان كندا الأصليين، بعد أن تأسست لجنة للحقيقة والمصالحة في كندا في أول يونيو/ حزيران.

وكان هذا الاعتذار خطوة هامة نحو المصالحة بين السكان الأصليين وبقية سكان كندا، واعترافاً بأن تلك المدارس كانت من العوامل التي سببت المشاكل التي يقاسي منها السكان الأصليون اليوم. ولجنة الحقيقة والمصالحة هي أول هيئة تعالج ذلك الانتهاك المنهجي بالحقوق الثقافية وحقوق الأطفال.

ولكن جهود اللجنة توقفت لمدة عام كامل نتيجة لاستقالة رؤسائها الثلاثة الأول بسبب اعتبارات إجرائية. وقد كشفت الأزمة التالية لذلك الموقف عن مواطن الضعف في تكوين اللجنة، وأثارت تساؤلات حول مدى استقلاليتها. وقد أدلى نائب مدير قسم الدول الأمريكية بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية (إدوارد جونزالز) بأقواله أمام اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بمجلس الشيوخ الكندي، وأشار إلى التحديات التي تواجه كندا، وقال إن لجنة الحقيقة والمصالحة لا ينبغي لها أن تعيد الأزمة التي مرت بها في العام الماضي، وأن الأعضاء الجدد لهذه اللجنة يجب أن يكرسوا أنفسهم لجهود الاتصالات والاستشارات، لكي يستعيدوا الثقة ويجددوا الحوار مع أهم العناصر وهم الناجون من تلك التجربة.

وقال جونزالز: "إن التصالح عملية طويلة يجري قياسها بالزمن التاريخي وليس في إطار الأخبار. إن اللجنة تحتاج إلى كل يوم من أيام السنوات الخمس القادمة. ونعتقد أن الأعضاء الجدد سيبدؤون بداية حسنة."

ن المركز الدولي للعدالة الانتقالية لم يتوقف عن تأييد مبادرات كندا لتصحيح تراث ذلك الإدماج القسري للمدارس الهندية الداخلية. وقد قدمنا كافة المعلومات إلى الأطراف التي اشتركت في وضع اتفاقية التسوية، وإلى سكرتارية لجنة الحقيقة والمصالحة. وفي فترة توقف اللجنة عن العمل في العام الماضي شجعنا أعضاءها وعامة الشعب على مواصلة الالتزام بهذه العملية التي لا يمكن الاستغناء عنها. وسوف نواصل مراقبة تقدم اللجنة.

ويقود المركز الدولي بتقديم خبرات قيمة يمكنها أن ترفع مستوى الضحايا. كما أنه ينشئ أنظمة قضائية رفيعة المستوى، ومجتمعات قوية مستدامة. ويزداد الطلب سنة بعد أخرى من مختلف دول العالم على المساعدات التي يقدمها المركز. ولهذا فإن مساندتكم لنا ذات قيمة عظيمة وأهمية بالغة. وللمزيد من المعلومات نرجوكم الرجوع إلى الموقع الإلكتروني www.ictj.org أو الاتصال بالسيدة Mary Claire Brooks مديرة قسم التبرعات الشخصية. رقم الهاتف 917 637 3844 أو الموقع الإلكتروني mbrooks@ictj.org